

الكلمة الافتتاحية للسيد وزير النقل واللوجستيك خلال اللقاء الصحافي
لتقديم المشاريع الكبرى لبرنامج عمل الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية برسم سنة 2023
الرباط بتاريخ 17 يناير 2023

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيدات والسادة الكتاب العامون والمدراء العامون ومدراء المؤسسات والمقاولات
العمومية والإدارات المركزية؛
السيدات والسادة أعضاء المجلس الإداري للوكالة الوطنية للسلامة الطرقية؛
السيدات والسادة ممثلو المنابر الإعلامية والصحافية؛
أيها الحضور الكريم؛

أود بداية أن أرحب بكل الحاضرين، وأتقدم بخالص شكري على تلبية الدعوة لحضور
فعاليات هذا اللقاء الصحافي الخاص بتقديم المشاريع الكبرى لبرنامج عمل الوكالة الوطنية
للسلامة الطرقية برسم سنة 2023.

كما أغتنم هذه الفرصة لأعبر عن بالغ تقديري لجميع الفاعلين والشركاء وكافة المتدخلين
من القطاعات الحكومية والمهنية ومكونات المجتمع المدني وكافة المنابر الإعلامية على
مجهوداتهم الكبيرة ومساهماتهم المتواصلة لتحسين مؤشرات السلامة الطرقية ببلادنا،
تماشياً مع أهداف وأولويات الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية 2017-2026.

حضرات السيدات والسادة،

بحلول السنة الجديدة 2023، تكون الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية قد أنهت سنتها الثالثة
من تاريخ إحداثها كمؤسسة وطنية، تقوم بتدبير إشكالية السلامة الطرقية وتنسيق تدخلات

كل الشركاء المعنيين بهدف تسهيل إنجاز وتنفيذ المشاريع المرتبطة بهذا القطاع الحيوي، وكذا تعزيز عمليات القرب والخدمات العمومية المقدمة للمرتفقين.

وقد مكنت هذه الفترة الوجيهة من عمر الوكالة من إنجاز عدد من البرامج والمشاريع سواء فيما يتعلق بتحسين السلامة الطرقية أو بتجويد الخدمات.

ففيما يخص محور السلامة الطرقية، أود أن أشير إلى أن تحليل المعطيات الإحصائية لحوادث السير الجسمانية برسم سنة 2021 مقارنة مع سنة 2015 - باعتبارها سنة مرجعية للاستراتيجية - يبين بأن مؤشر الوفيات حسب الفئات يتطور في المنحى الإيجابي.

كما أن الإحصائيات المؤقتة للأشهر الأحد عشر الأولى برسم سنة 2022 في نفس التوجه الإيجابي على مستوى القتلى والإصابات البليغة والخفيفة، حيث تم تسجيل انخفاض بنسبة %10,5 في عدد الوفيات وانخفاض بنسبة %17,9 في عدد المصابين بجروح بليغة مقارنة مع نفس الفترة لسنة 2015.

وتظل النتائج المحققة بشكل عام مشجعة، لكنها غير كافية خاصة بعد بلوغ الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية اليوم منتصف الطريق منذ تفعيلها.

ومن هذا المنطلق، سيتم العمل على تقييم منجزات المرحلة المنصرمة والذي سيتمكن من بلورة المخطط للخمس السنوات القادمة بغية الرفع من وتيرة العمل ومستوى انخراط كافة المتدخلين لتحقيق الأهداف المسطرة في الاستراتيجية.

حضرات السيدات والسادة،

إن السلامة الطرقية تعتبر سياسة عمومية تحظى بأهمية بالغة، وبالتالي فإن كل ما تقوم به الوكالة يجب أن يحظى بالدعم والمساندة والانخراط من طرف جميع الشركاء المؤسساتيين والمهنيين ومكونات المجتمع المدني على اعتبار أن السلامة الطرقية مسؤولية مشتركة.

وفي هذا الإطار، ومساهمة منها في تسريع تحقيق الأهداف المسطرة في الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية، فإن وزارة النقل واللوجيستيك تعمل حالياً، على تحيين الترسانة التشريعية والتنظيمية لتجاوز الإكراهات التي تم رصدها في تطبيق مقتضيات مدونة السير على الطرق.

ويهم هذا الورش الإصلاحي أساساً، تأهيل منظومة امتحان الحصول على رخصة السياقة والتكوين التأهيلي والمستمر للسائقين المهنيين وتعزيز المراقبة الآلية لمخالفات قانون السير وتقنين استعمال مركبات النقل الشخصي ذات محرك (Trotinettes) وإدماج التكنولوجيات الحديثة في بعض أصناف المركبات.

كما أن الوزارة تساهم بشكل فعال في تنفيذ المخطط الوطني للمراقبة الذي تم اعتماده من طرف كل الشركاء، وهي مناسبة لأنوه بالدور الذي تقوم به الوكالة فيما يخص توفير الاعتمادات المالية الضرورية لتنفيذ البرنامج الاستثماري المتعلق بهذا المخطط وتنزيله على المستوى الجهوي والمحلي من طرف مختلف مصالح المراقبة الطرقية.

وفيما يخص حكاية ملف السلامة الطرقية ببلادنا، أريد أن أستغل هذه المناسبة لأذكر بأهمية إعطاء دينامية جديدة لتدبير السلامة الطرقية على المستوى الجهوي وخاصة فيما يتعلق بتفعيل عمل اللجن الجهوية للسلامة الطرقية لتقوم بدورها على أحسن وجه وتقوم بتسطير برامج عمل تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الجهوية والمحلية.

ويظل دور الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية جوهرياً، من خلال المساهمة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية، بالإضافة إلى مواكبة تفعيل بعض البرامج الحكومية الهامة وخاصة برنامج تجديد حظيرة مركبات النقل الطرقي والتكوين المستمر للسائقين المهنيين.

وفيما يتعلق بورش الرقمنة وحذف الصفة المادية عن المساطر، وكما لا يخفى عليكم، تولى الوزارة أهمية بالغة لهذا الورش الاستراتيجي، بحيث تثمن كل المشاريع التي تبنتها

الوكالة من أجل تجويد الخدمات المقدمة للمرتفقين. ويعتبر تبني الوكالة لمخطط التحول الرقمي الخاص بها منعطفًا حاسمًا في أفق أن تصبح مؤسسة عمومية رقمية بامتياز. وخلال هذا اللقاء، ستقدم الوكالة منتجًا رقميًا جديدًا يتعلق برقمنة خدمة نقل ملكية المركبات، تهم أكثر من 700 ألف عملية سنويًا، وهذا سيعزز الخدمات الرقمية التي ستقدمها الوكالة، وبهذه المناسبة أريد أن أؤكد مدى جدية هذا الاختيار الذي أنوه به، كما أثنى المجهودات المبذولة في هذا المجال من طرف أطر ومسؤولي الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية.

حضرات السيدات والسادة،

في الختام، أود أن أشكر كافة الفاعلين المؤسساتيين والمهنيين على مجهوداتهم في سبيل تحسين السلامة الطرقية وتجويد الخدمات المقدمة للمرتفقين ببلادنا.

كما أنوه بمواكبة وانخراط مختلف المنابر الإعلامية الوطنية من أجل توعية المواطنين في مجال الوقاية من حوادث السير والمساهمة في إخبارهم بمختلف المستجدات التي تتعلق بحاجياتهم الخدماتية اليومية المرتبطة بمجالات تدخل وزارة النقل واللوجستيك والوكالة الوطنية للسلامة الطرقية، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.